بحوث جامعيّة

RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

العدد 12 – ديسمبر 2017

مجلّة في الآداب والعلوم الإنسانية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس
جامعة صفاقس
الجمهورية التونسية

المدير المسؤول :

محمد بن محمد الخبو

بحوث جامعيّة * مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس * العدد 12 - ديسمبر 2017

بحوث جامعيّة

RECHERCHES UNIVERSITAIRES
ACADEMIC RESEARCH

N°12 - Décembre 2017

Revue de littérature et sciences humaines

Faculté des Lettres et Sciences Humaines de Sfax
Université de Sfax
République Tunisienne

Directeur responsable:

Mohamed Ben Mohamed KHABOU

بحوث جامعية صفاقس

RECHERCHES UNIVERSITAIRES ACADEMIC RESEARCH

كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

ISSN: 1737-1007 — 2017 ديسمبر — العدد 12

بحوث جامعية

دورية تصدر عن كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس

العدد 12 - ديسمبر 2017

ISSN: 1737-1007

المدير المسؤول:

محمّد بن محمّد الخبو

رئيس هيئة التحرير:

منير التركي

أعضاء هيئة التحرير:

عقيلة السلامي البقلوطي، محمّد بن عياد، محمّد بن محمّد الخبو، مصطفى الطرابلسي، فتحي الرقيق، محمّد الجربي، منير التريكي

الاتصال:

- العنوان البريدي: صندوق بريد 11.68 صفاقس 3000 تونس
- الهاتف : 74670557(216 +) / 74670558(216 +)
- الفاكس: 74670540 (216 +)
- الموقع الالكتروني: www.flshs.rnu.tn

نشر وتوزيع:

دار محمّد علي للنشر - تونس

العنوان: نهج محمّد الشعبوني ـ عمارة زرقاء اليمامة ـ 3027 صفاقس

الإيداع القانوني: ديسمبر 2017

شكر

تشكر «إدارة بحوث جامعية» جزيل الشكر الأساتذة الذين أسهموا في تحكيم الأعمال العلمية بالنسبة إلى العدد 12 وهم:

محي الدين حمدي
بسام الجمل
حافظ قويعة
علي صالح مولى
محمد بوهلال
خالد السويح
محمد الشيباني
منير قيراط
منير التريكي
آمنة بن عرب
سالم الداهش
فرنسين تينسا
محمد بن محمد الخبو

الجملة العربيّة وكليّة النّمط فا ف مف:

مقاربة شمسكيّة

محمد القلاّل

أستاذ مساعد بكليّة الآداب والعلوم الانسانيّة

بصفاقس (قسم العربيّة)

ملخّص البحث

نبحث، في هذا العمل، في مدى إمكان تعدّد التّوزيعات الرّتبيّة (بين **الفعل** و**الفاعل** و**المفعول**) الملاحظة في الجملة العربيّة. ونبحث، كذلك، في مدى إمكان الانزياح بهذه التّوزيعات عن المغايرة إلى المماثلة وعن المماثلة إلى المغايرة. بكلمة، إنّ العمل محاولة لمعالجة إشكاليّة **النّمط التّركيبي الرّتبي للجملة العربيّة** بالتحرّك على الأرضيّة التّوليديّة الشّمسكيّة من زاوية **مقاربتها التّقييسيّة الوظيفيّة**.

الكلمات المفاتيح

نمط-تقييس - وظيفيّ - سمة-فحص

La phrase arabe et l'universalité du type-SVO Approche chomskyenne

Nous cherchons dans ce travail la possibilité d'une pluralité des répartitions qualitatives (verbe, sujet, objet) observées dans la phrase arabe. Nous cherchons également la possibilité de l'écart de ces répartitions du contraire au semblable et vice-versa.

Bref, il s'agit (d'essayer) de traiter la problématique du type de construction qualitatif de la phrase arabe en s'appuyant sur la théorie générative chomskyenne, selon une approche parametrisale et fonctionnelle.

The Arabic Phrase and the Universal Type-SVO Chomskyan Approach

In this work, we explore the possibility of finding more than one ordinal distribution (between the verb, the doer and the object) in the Arabic sentence. We also look into the possibility of deviation in these distributions from difference to similarity and from similarity to difference. In a nutshell, this work is an attempt to deal with the question of the ordinal syntactic pattern in the Arabic sentence relying on the Chomskyan transformational framework from its functional approach angle.

توطئـــة

يعدّ هذا العمل معالجة لإشكاليّة الرّتبة المنضويّة تحت **لسانيّات الجملة**. وتحديدًا، الجملة العربيّة التي تُعرف بغناها التّركيبي وجلاء **ظاهرة الزّحزحة** (Deplacement Phenomena) فيها وبثراء توزيعاتها الرّتبيّة.

ولئن كانت معالجة مثل هذه الإشكاليّة تبدو موضوع بحث تقليديّ ودارج بالنّسبة إلى تركيب لغة ما، ناهيك تركيب لغة كالعربيّة التّي حبّر فيها القدماء والمحدثون آلاف الأوراق وكتبوا في شأنها مادّة طويلة فإنّ عملنا يمتح مشروعيّته وجدّته من تجديده لآليّة النّظر وزاوية المعالجة[1].

ويعدّ هذا العمل توسيعاً وامتدادًا لكشوفات الدّراسات اللّسانيّة العربيّة المعاصرة ممثّلة، على الأقلّ، في الاتّجاه الدّراسي اللّساني التّونسيّ في صلب وحدة البحث التّي ننتسب إليها «**تجديد التّعليم والدّراسات اللّسانيّة العربيّة**» بكليّة الآداب منّوبة–تونس يشرف على حظوظها ثلّة من ألمع

1 – لاجرم أنّ التصوّرات النّظريّة التي يختارها الباحث هي التّي على أساسها تتحدّد الأشياء اللّغويّة فتصبح معطيات قابلة للمعالجة وصفا وتفسيراً. وهذا يؤكّد، عندنا، الوعي بضرورة التعهّد المستمرّ لعدساتنا النّظريّة وتطويرها والاطّلاع المتواصل على آخر كشوفات البحث اللّساني الرّاهنة لا اطّلاع المقدّس لها والمنفعل بها بل اطّلاع المتفاعل معها والمنتفع بها من أجل استشراف خيارات جديدة في تحليل معطيات وثيقة نحونا العربي وتأويلها والاجتهاد في إعادة ترجمة هذه الوثيقة، بوعي شديد، في أطر معرفيّة معاصرة. وهذا مطلب، في نظرنا، مستعجل حتّى لا نندم يوم لا ينفع ندم!.

الأساتذة الجامعيّين الذين نذروا أنفسهم في سبيل خدمة تطوير صناعة النّحو في بلادنا. وأحبّ أن أتقدّم إليهم جميعا بالشّكر الجزيل لما يبذلونه من جهد صادق لتوفير الجوّ الضّروري لولادة رأي لسانيّ إصلاحيّ جديد بالجامعة التونسيّة العامرة.

مقدّمـــة

من المعروف، بدءا، أنّ التّركيب الجمليّ، في اللّغة الطّبيعيّة، ليس بمنأى عن التعقّد والتنوّع وتباين خصائصه، على الأقلّ في السّطح. وتنزع الأدبيّات التّوليديّة، منذ العقود القلائل الأخيرة، إلى حصر هذا التعقّد والتنوّع والتّباين في عدد محدود من «**المقاييس**». الغرض منها عزل كلّ ما هو «**مقياسيّ**» (Parametric) عن كلّ ما هو «**مبدئيّ**» (Principled) كلّيّ.

في هذا السّبيل، دافع شمسكي، في نظريّته التّقييسيّة التّركيبيّة، عن عالميّة النّمط الرّتبي

فا ف مف (SVO)، بتقدّم **الفاعل** وتأخّر **المفعول** وتوسّط **الفعل** بينهما. وما جميع الأنماط الرّتبيّة الأخرى الملاحظة (نطقا وخطّا) بين اللّغات إلاّ أنماطًا فرعيّة مشتقّة من هذا النّمط العالميّ أو الكلّي. وهو النّمط الذّي ركن إليه شمسكي واطمأنّ به حتّى في برنامجه الأدنوي.

والنّاظر في هذا النّمط الرّتبيّ لا تفوته ملاحظة قبوله القسمة إلى نمطين رتبيّين داخليّين: **النّمط-فا ف** (SV-Type) و**النّمط-ف مف** (VO-Type). ويتضمّن كلّ نمط منهما افتراضين اثنين:

- النّمط الكلّي **فا ف**، بتموقع الفاعل قبليّا (أمّا التّموقع البعديّ له (=**النّمط ففا**) فهو مشتقّ.

- النّمط الكلّي **ف مف**، بتموقع المفعول بعديّا (أمّا التّموقع القبليّ له (=**النّمط مف ف**) فهو مشتقّ.

ولقد كان في كلّ نمط كلّي منهما أخذ وردّ بين التّوليديّين التّركيبيّين، لاسيّما منهم المشتغلين بالتّركيب العربيّ لما يعرف به هذا التّركيب من غنى رتبيّ يجعله بؤرة اهتمامات دراسات التّركيب المقارن. والغنى مردّه إلى منظوريّة الصّرف

الإعرابي التي تجعل من الرّتبة، من جهة، سلسة مرنة فيتقدّم ما حقّه التّأخير ويتأخّر ما حقّه التّقديم و، من جهة أخرى، عصيّة على **التنميط والتّقييس**.

فإلى أيّ حدّ يصحّ **تقييس** التّركيب العربيّ على ضوء النّمط الرّتبي الكلّي الشّمسكي **ففا مف** (SVO)؟. هل يصلح هذا النّمط المُقيَّس، حقّا، في صناعة نحونا؟. وهل نجد في هذا النّحو براهين ودلائل عليه؟ - أو لنقل- هل نجد له في الجملة العربيّة سندات تجريبيّة أم هو لا يعدو أن يكون مجرّد صنيع تصوّري ذهني؟.

إنّ عملنا موصول بهدفين:

(1) تجديد تمثّلنا النّحوي التّراثي للتنوّع النّمطي الرّتبي في تركيب الجملة العربيّة على ضوء المقاربة الشّمسكيّة (وتحديدًا **نظريّة المبادئ والمقاييس**).

(2) تسليط الضّوء على الصّلة التّفسيريّة لهذه التنوّعات النّمطيّة بفرضيّتين محمولتين، في الوعي اللّساني الرّاهن، كأهمّ فرضيّتين في المقاربة الشمسكيّة: **الفرضيّة المقياسيّة** (Parametric Hypothesis) و**الفرضيّة الوظيفيّة** (Functional Hypothesis).

لإدراك هذين الهدفين، نظّمنا فقرات هذا العمل في قسمين: تُعنى فقرات القسم الأوّل بتقييس **النّمط-فاف** وإشكال معرفة هل العربيّة تُدرَج ضمن **لغات فاف** أم **لغات ففا**؟، وما المكوّن الذّي ينتقل **الفعل** أم **الفاعل**؟، أحدهما أم كلاهما؟، وكيف؟. على حين تُعنى فقرات القسم الثّاني بتقييس **النّمط-ف مف** وإشكال معرفة هل العربيّة تُدرَج ضمن **لغات ف مف** أم **لغات مف ف**؟، أحدهما أم هما معا؟، وكيف؟.

1. في تقييس النّمط-فاف:

احتلّ هذا النّمط نصيبا واسعا من نقاشات اللّسانيّين. يعنينا منها النّقاش الشّمسكي.

1.1. وجهة نظر منوال العمل والرّبط (GB-Model، اختصارًا):

في المرحلة الأولى من عمر النّحو التّوليدي (أي **النّظريّة المعياريّة** بمناويلها الثّلاثة: المنوال التّحويلي، المنوال المعياري، المنوال المعياري الموسَّع)، افترض شمسكي أنّ **الجملة** تسيّرها **قاعدة مركّبية** (Phrasal Rule) من نحو (1أ) بتفريع شجري تمثيلي (1ب):

(1

(أ) ج ← م اِ + م ف

(ب)

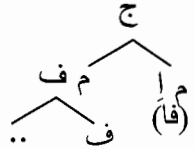

وقد افترض صدق القاعدة (1أ) على جمل كلّ اللّغات. إلاّ أنّ هذا الافتراض يبدو متهافتاً بالنّظر إلى أنّه لا يفسّر إلاّ ظواهر محدودة. فهو، مثلا، يمكن أن يفسّر، في لغة كالعربيّة، تركيبا جمليّا مثل (2أ) (لأنّ القاعدة (1أ) تجعل من **م اِ** أوّل مقولة تتفرّع إليها **ج**). ولكن ليس تركيبا جمليّا مثل (2ب) بتصدّر الفعل:

2) (أ) زيد قام (شرح المفصّل، ج3: 116)

(ب) قام زيد (شرح المفصّل، ج1: 95)

ويبدو أنّنا في حاجة إلى قاعدة مركّبيّة غير (1أ)، قاعدة من قبيل (3)، مثلا:

3) ج ← ف + م اِ

والمشكلة نفسها تبقى قائمة حتّى في منوال الثّمانينيّات سواء في إطار مقترح شمسكي (1981) للقاعدة المقوليّة (4) التي اعتبرها كلّية (Universal) والتي أدرج فيها المقولة الوظيفيّة **تصـ**(ـريف) (Inflection) كمقولة تركيبيّة متوسّطة بين المركّب الاسمي(**م اِ**) والمركّب الفعلي (**م ف**): 4) ج ← < م اِ تص م ف >

أو في إطار مقترحه (1986أ) لرأسيّة **تص** حيث تأخذ **ج** وضع الإسقاط الأقصى لـ **تص** هكذا[1]:

1 – لاحظ أنّ تطبيق **نظريّة س– مطّة** (X–Bar Theory) على المقولة الوظيفية **تص** (I) يفرز، من جهة، **رأسا وظيفيّا** (Functional Head) يتضمّن، من بين عناصر أخرى، العنصر ز(T) الذي

(5

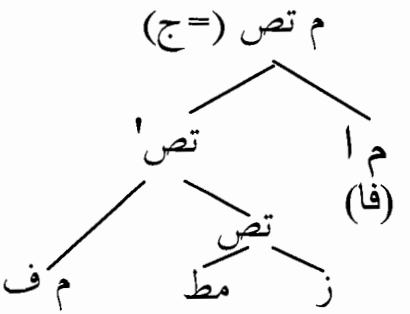

وبالطّبع، ما ينبغي ملاحظته، في هذا المقترح، هو كيف أنّ الفاعل يولّد أصالة، في **البنية-ع** (D–Structure)، داخل الإسقاط الوظيفي الأقصى **م تص**. مقترح عُرف بـ **فرضيّة الفاعل داخل- م تص** (IP–Internal Subject Hypothesis). وهو مناقض لمقترح آخر مطوّر عُرف بـ**فرضيّة الفاعل داخل-م ف** (VP–Internal Subject Hypothesis). وهذان المقترحان هما موضوع الحديث في الفقرة الفرعيّة الموالية حيث نفكّر في دواعي التطوّر وأثره في رصد التّناوب الرّتبي بين **الفعل** و**الفاعل**، كما نفكّر في المقياس أو المقاييس التي يمكن أن تنجرّ عن كلّ مقترح. أمّا الفقرة 2.1.1 فنجدّد فيها النّظر في كلّ هذه المسائل في إطار مقترح **تفكيك-تص** (I–Splitting).

1.1.1. تص–غير مفكّك (Non Splitted–I):

1.1.1.1. فرضيّة الفاعل داخل-م تص:

عُرفت، أيضاً، بـ**فرضيّة الموضع الخارجيّ** (External Position Hypothesis) لأنّها تقوم على فكرة أنّ الموضع الاعتياديّ للفاعل يكون خارج **العنوان-م ف** (VP–Lebel) في موضع مخصّص التّصريف. فهو يُولَّد هناك مباشرة

يمثّل زمان الجملة والعنصر **مط** (Agr) الذي يمثّل المطابقة بين الفعل والفاعل، ويفرز، من جهة أخرى، **إسقاطا وظيفيّا أقصى** (=**م تص**). ويتضمّن **الإسقاط المعجمي م ف** (VP)، على الأقلّ، المقولة المعجميّة **ف** (V) غير الممثّل لها هنا. وقد يكون من المفيد أن نشير إلى أنّ وضع ج كإسقاط أقصى لـ **تص** كان محلّ تقييس بعض الباحثين (انظر روفري (1987) Rouveret، بولّوك (1998) Pollock).

كما هو ممثّل في (5). وهو هناك يملك ثلاث خصائص تعكس مختلف العلاقات التي يمكن أن يربطها مع سائر عناصر الجملة: الحالة الإعرابية **الرّفع** (Nominative Case) تربط علاقته بالرّأس الوظيفي **تص** و**الدّور**-θ (تُقرَأ: الدّور المحوريّ) الخارجي (External θ-Role) تربط علاقته بالرّأس المعجمي **ف** (داخل م ف). وثمّة تخصيصات **المطابقة** (Agreement) تربط علاقته بكلّ من الرّأسين **تص** و**ف** معًا.

بتفصيل أكبر، يُولَّد الفاعل أصالة في **البنية-ع** (D-Structure) في موضع [مخ، م تص]. وفي هذا الموضع يُسند إليه الإعراب البنيوي **الرّفع** محلّيا عن طريق **رأس وظيفيّ**. وفي الوقت الذّي افترض فيه شمسكي أنّ **إعراب الرّفع** هو انعكاس **للعلاقة المحلّية مخ-رأس** حيث الرّأس هو **تص**، كما هو ممثّل في (6أ)، افترض غيره (انظر فيكنر Vikner) (1994) أنّ هذا لا يصدق إلاّ على لغة كالانكليزيّة. ولكن لا يصدق على لغة كالدنماركيّة (Danish) حيث يبدو أنّ **مص** الذّي يحتلّ الموقع الأعلى في الجملة (والذّي يعلو **تص**[1]) هو الذّي يسند إعراب الرّفع للفاعل في مخصّص التّصريف، كما هو ممثّل في (6ب):

(6

(أ) [م مص مخ مصْ [م تص مخ تصْ [م ف ف.....]]]

(ب) [م مص مخ مصْ [م تص مخ تصْ [م ف ف.....]]]

هذه الملاحظة التّجريبيّة التي تعكس السّلوك المتغاير بين (6أ-ب) من حيث طبيعة **الرّأس الوظيفي** المسند لإعراب الرّفع (هل هو **تص** أم **مص**؟) أفضت إلى وضع **مقياس مسند الرّفع** (Nominative-Assigner Parameter) الذّي تتوزّع عليه اللّغات: لغات كالانكليزيّة حيث **تص** مسند الرّفع، ولغات كالدّنماركيّة حيث **مص** مسند الرّفع.

وكيفما يكن أمر هذا المقياس فإنّ موضع [مخ، م تص] يبقى هو الموضع الذّي يأخذ فيه الموضوع الفاعل إعراب الرّفع. ولئن كان **موضع المخصّص**

1 - افترض شمسكي (1986أ)، بعد بريزنن (1972) والفاسي الفهري (1980) وستول (1981)، أنّ **مص** مقولة رأسيّة وظيفيّة تتموقع شجريّا أعلى من **تص**.

(Specifier Position)، في مواضعات **نظريّة س–مطة**، معدودا من المواضع الاختياريّة (وهو ما يصدق على موضع [مخ، م مص] الذّي يبدو أنّه يقحم في أثناء الاشتقاق (في البنية–س) (S-Structure) بمقتضى مبدإ النّقل: أُنقل α- (Move-α) فإنّ موضع [مخ، م تص] يبدو أنّه موضع لازم أو إجباريّ (Potential) ليس بمقتضى النّظريّة الإعرابيّة، فحسب. وإنّما هو يُولّد لزوما في كامل المستويات التّمثيليّة بمقتضى المبدإ النّحوي الكلّي الذّي اقترحه شمسكي (1982). ونقصد **مبدأ الإسقاط الموسّع** (Extended Projection Principle), (EPP) اختصاراً الذي يقضي بلزوم إسقاط فاعل في مخصّص التّصريف في كلّ جملة نحويّة **مُزمَّنة** (Tensed) وفي كلّ مستوى تركيبيّ من مستوياتها. لنتأمّل الزّوج الجملي الآتي:

(7

(أ) الرّجال قاموا

(ب) ضم صغير قاموا

في (7) ينتقل الفعل (قام) إلى الرّأس الوظيفي **التّصريف** ليلتحم بلاصقة المطابقة (ـوا). وهناك يقوم العنصر **مط** في الرّأس الوظيفي **تص** بدور ربط (وتأويل) المطابقة (في أكثر من جانب (**شخ، عد، جن**)) بين م إ الفاعل الواقع في مخصّصه والفعل الملحق به في **البنية-س**. ويسمح التّخصيص الصّرفي البارز على الفعل (قاموا) الحامل لعلامات المطابقة بمعاينة سواء **الفاعل المعجميّ** (Lexical Subject) (الرّجال) في [مخ، م **تص**] في (7أ) أو الفاعل غير المعجميّ (=**الفاعل الضّميريّ** (Pronominal Subject))، كما هو ممثّل في (7ب)، وترخيصه في التشكّل **مخ-رأس(تص)**.

وإذن، يقضي **مبدأ الإسقاط الموسّع** (1982) حاجة الجمل المزَمَّنة في جميع اللّغات إلى فاعل في مخصّص التّصريف. ويحتمل هذا الفاعل أن يكون مملوءًا معجميّاً أو أن يكون معدومًا (Null) أو فارغًا من صنف **ضم**. فإذا صحّ هذا لماذا الجملة (8أ) ليست صحيحة الصّياغة في حين أنّ أختها (8ب) صحيحة الصّياغة؟.

(8

(أ) * pro Parlons

(ب) Nous parlons

يبدو أنّ **إسقاط ضم** أو **الفاعل المعدوم** ليس مبدأ كلّيا أو عالميّا. وإنّما هو **مقياس** تتوزّع عليه اللّغات: لغات تسقطه في موضع يعمل فيه **تص** كالعربيّة (وفي بعض اللّغات الرّومانية كالإيطاليّة والإسبانيّة والبرتغاليّة)، ولغات لا تسقطه كالفرنسيّة (والانكليزية). إنّنا إزاء **مقياس الفاعل المعدوم** (Null Subject Parameter) أو **مقياس إسقاط ضم** (pro-Drop Parameter) المقترح في شمكسي (1981، 1986ب...) وردزي (1982، 1986...)، من بين آخرين. ويجري التّعبير عن المقياس على ضوء مقترح رأسيّة **تص** كالآتي:

(9

(أ) (ب)

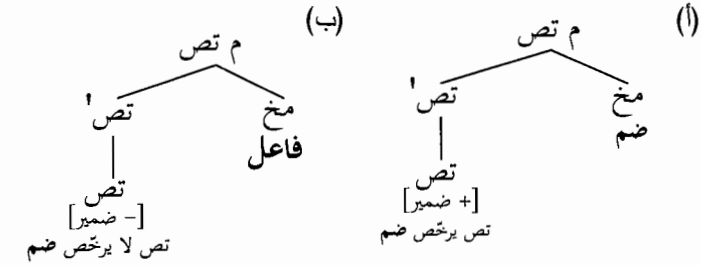

حيث الفاعل في[مخ، م تص] قد يكون **ضم** إذا كان **ضم** كيانا [+ضمير، -إحاليّ] وترخّصه سمات الرّأس **تص**. ويجري التّرخيص في البنية-س.

على أيّة حال، **فرضيّة الفاعل داخل-م تص**، حتّى الآن، تسير سيرًا حسناً. فهي توفّر تفسيراً مسوّغًا للمطابقة والإعراب وإسقاط الفاعل في الجمل المزَمَّنة ذات **الرّتبة فاف** كما في (2أ). ولكن ما حظّها من تفسير جملة مثل (2ب) حيث **الرّتبة ففا**؟.

تبدو الفرضيّة غير كافية ووافيّة لأنّها لا تأخذ بعين الاعتبار اشتقاقاً جمليّا مثل (2ب) حيث يتقدّم الفعل في الرّتبة على الفاعل في لغة كالعربيّة.

1.1.1.1. فرضيّة الفاعل داخل-م ف:

عرفت، أيضاً، بـ **فرضيّة الموضع الدّاخلي** (Internal Position Hypothesis). وهذه التّسمية تشرح نفسها: افتراض أنّ الفاعل يولّد أصالة داخل الإسقاط المعجمي م ف. ثمّ ينتقل من ذلك الموضع إلى موضع مخصّص التّصريف[1]. وهي الفرضيّة المدافع عنها في تريفس (1984) وكيرودا (1986) وسبورتيش (1988) وشمسكي (1989، 1991) وكذلك كويمن وسبورتيش (1991). وقد تبنّاها الفاسي الفهري (1987، 1993) وبنمأمون (1992) وأوحلاّ (1991)، بالنّسبة إلى اللّغة العربيّة، وشنغ ومكلوسكي (1987)، بالنّسبة إلى الإرلنديّة، وهرلاو(1981) وسبروت (1985)، بالنّسبة إلى لوش.

جميع هذه الأعمال، من بين أخرى، بيّنت أهميّة هذا الافتراض وفائدته في اشتقاق النّمط الرّتبي **ففا**. ويتجلّى الافتراض في التّمثيل التّالي:

10) [م مص مخ مصْ [م تص مخ تصْ [م ف مخ/ فا فْ....]]

في هذا التّمثيل يولّد **الفاعل**، أصالة، في المستوى التّمثيليδ (=البنية-ع)، في موضع قريب من **الفعل**، أي في موضع مخصّصه داخل المجال المعجمي **م ف**. ويفترض شمسكي أنّه، في هذا المستوى التّركيبي المجرّد، تتقاسم جميع اللّغات نفس هذه الرّتبة. إنّها رتبة أساسيّة أو كلّية (Universal) يحظى

---

1 – بل إنّها عُرفت تحت تسميتين أخريين، على الأقلّ:

– الأولى، هي **فرضيّة المجال المعجمي** (Lexical Domain Hypothesis). واللاّفت في هذه التّسمية هو أنّ كامل التّركيب الجملي يتألّف من مجالين: **مجال معجمي** (Lexical Domain) يضمّ جميع **المقولات المعجميّة** البارزة في الجملة. وتشرف عليه العقدة المركّبيّة **م ف** التيّ يترأّسها الفعل المعجمي (الحقيقيّ) ويخصّصها م إ الفاعل (و يتمّمها م إ المفعول). وفوق هذا **المجال** يوجد **مجال وظيفيّ** (Functional Domain) يضمّ مقطوعة من **الرّؤوس الوظيفيّة** (المُوسّعة وغير المُوسّعة).

– أمّا الثّانية، – وهي الأكثر ذيوعا وشيوعا في الأدبيّات اللّسانيّة – فهي **فرضيّة الأساس الكلّي** (Universal Base Hypothesis). وتحت هذه التّسمية يقع الإشارة إلى أنّ جميع **المقولات المعجميّة**، بما في ذلك **الفعل**، تلتزم بإسقاط نفس **الخطاطة س-مطّة**. ومن ثمّ، فهي جميعها مقولات متّجهة نحو المركز (Endocentric Categories) بحيث يكون لكلّ رأس معجميّ، بالقوّة، مخصّص ومتمّم متعلّقان به. وسيجري تعميم هذه الفرضيّة، بعد ذلك، على المقولات التي توصف **بالمقولات الوظيفيّة**).

فيها الفاعل بأسبقيّة التموقع قبل الفعل (=**فاف** (SV) حتّى وإن أظهر السّطح عكسها.

وتَبَعًا لهـذه الفرضيّـة الشّمسكيّة، فإنّ العربيّـة تُعـدّ لغـة من **نمط - فا ف** (SV-Type) في بنيتها الأصليّة. أمّا التّناوب النّمطي الرّتبي **فاف، ففا** الملاحظ في (2أ-ب) فهو يُدرَك في المستوى التّمثيلي σ (=البنية-س) عن طريق المكوّن الحوسبي العام **أُنقل** .Move-) α)α- ولكن من الذّي ينتقل **الفعل** أم **الفاعل**؟، ولماذا ينتقل؟، وإلى أين؟.

لرصد النّمط الرّتبي **ففا** نعثر، في الأدبيّات التّي اهتمّت بالموضوع، على مقاربتين مختلفتين: **مقاربة نقل- ف** (V–Movement Approach) و**مقاربة نقل - فا** (S-Movement Approach).

بالنّسبة إلى المقاربة الأولى، تستلهم حدس إيمندز(1980) Emonds، على ضوء نظريّة تأخذ بالبنية-ع في النّحو الكلّي، من أنّ الرّتبة **ففا (مف)** مشتقّة من خلال النّمط البنيوي **فاف (مف)** عن طريق نقل الفعل إلى مَا قبل الفاعل. وهذا الحدس يبدو جذّابا ومغريا لأنّه يصل رتبة معكوسة أو مزعجة **(ففا)** بأخرى **(فاف)** عن طريق عنصر ينتمي إلى نفس البنية الجمليّة.

وقد التقط سبروت (1985) Sproat حدس إيمندز القاضي بأنّ الرّتبة **ففا** مشتقّة من رتبة عميقة عن طريق **نقل الفعل**، هكذا:

(11

البنية-ع: **فا ف (مف)**

البنية-س: **فد فا ثد (مف)**

ولكن يبقى السّؤال: إلى أين ينتقل الفعل؟.

على ضوء التّمثيل (10)، نجد تحليلين:

- الأوّل يقول بوجود لغات تشترك في خاصّية صعود **الفعل** إلى **تص** (دون **مص**). وهذا التّحليل نجده في الفاسي الفهري (1987) (وفي (1990) و(1993))، على الأقلّ في الجمل التّقريريّة الخبريّة بالنّسبة إلى العربيّة.

وقد عُمّم هذا التّحليل على لغات أخرى مثل الإرلنديّة، كما في بوبالجيك وكارني (1992) ومكلوسكي Mccloscky (1996).

- والثّاني يقول بوجود لغات تشترك في خاصّية صعود **الفعل** إلى **مص** (عبر **تص**) وفي مقدّمتها اللّغات الجرمانيّة (كالهولنديّة والألمانيّة) وكثير من اللّغات الاسكندنافيّة. وهذا التّحليل نجده في سبروت (1998) بالنّسبة للّغة الغاليّة وموارزوكي Murasugui (1992)بالنّسبة للعربيّة واللّغات الصّلتية (Celtic Languages) وعبس[1] (1994) بالنّسبة إلى العربيّة، في جمل استفهام التّصديق وكذلك الرحّالي(2002) في جمل الأمر الخالص (أي جمل الأمر غير المنفيّة والخالية من لام الأمر).

ولا شكّ أنّ هذا التّحليل الثّاني الذّي يجعل من **مص** موضعًا ملائمًا لصعود الفعل العربي - أي وجوده خارج المجال **م تص** في أعلى الاشتقاق - له بعض تنبّؤاته اللاّفتة، من ذلك إمكان تحليل العربيّة كلغة تسلك سلوك **لغات ف2** V2) (Languages في السّياقات المُدمجَة ولها نفس تأثيراتها (للاطّلاع على النّقاش والأمثلة انظر، مثلا، النّصيري (1998)، محمّد (1999) ودرييُر (2007) Dryer...).

المهمّ أنّه، في هـذه المقاربـة، يمكن أن نرجـع التنـوّع النّمـطي الرّتـبي (**فاف، ففا**) إلى مسألة انتقال **الفعل** أو عدم انتقاله. وقد كان هذا أساس مقترح، **مقياس نقل-الفعل** (Verb-Movement Parameter).

أمّا بالنّسبة إلى المقاربة الثّانية التّي يأخذ بها تحليل شمسكي، فتفترض أنّ الرّتبة **ففا** مشتَقّة من الرّتبة **فاف** عن طريق نقل **الفاعل**. ففي لغة كالعربيّة، لا دور للفعل في تفسير أو تعليل التّناوب الرّتبي الملاحظ في (2أ-ب) مادام هو، عند الرّتبتين، يلتحق، دائمًا، بـ**تص**، في البنية-س، بمقتضى قوّة العنصر **مط** في **تص**.

بعبارة أخرى، الرّتبتان، في(2أ-ب)، هما مظهران سطحيان للنّمط الكلّي **فا ف** الواقع في البنية-ع، داخل **م ف** (في التّمثيل (10)). وينتقل الفعل (قام) في مطلق أحواله إلى **تص** (لقوّة **مط** هناك). وليس كذلك الفاعل (زيد). فهو،

1 - مختصر حرفي لـ عون وبنمامون وسبورتيش.

في التّشكّل الشّجري (12أ)، منقول إلى حيّز الإسقاط الوظيفي م **تص**. ويجري النّقل في **التّركيب الظّاهر**(Overt Syntax) (=تركيب ما قبل البنية–س Pre–S–Structure Syntax))) ليكون النّاتج الرّتبة **فاف**. أمّا، في التّشكّل الشّجري (12ب)، فهو غير منقول، أي هو واقع في موضعه الأصلي (In-situ) في حيّز الإسقاط المعجمي م ف ليكون النّاتج الرّتبة **ففا**:

(12

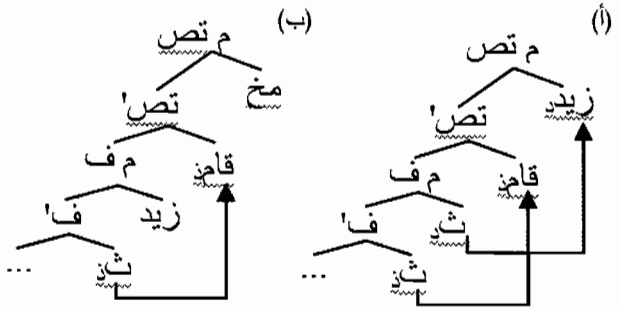

يقوم هذا التّحليل على **مقياس نقل الفاعل** (Subject Movement Parameter) الذّي تتوزّع اللّغات على حدّيه: **لغات نقل الفاعل** (Subject Movement Languages)، وهو خاصيّة **للّغات فا ف** (SV Languages)، و**لغات الفاعل في الموضع الأصلي** (Subject-In-Situ Languages) وهو خاصيّة **للّغات ف فا** (VS Languages). وتكشف (12أ–ب) أنّ اللّغة العربيّة تملك خيار إفراغ المقياس على حدّيه معاً وذلك بالنّظر إلى ليونة توزيع موقع الفاعل من الفعل.

1.1.1. تص– مفكّك (Splitted–I):

في شمسكي (1989، 1991)، بعد بولّوك (1989)، جرى الرّفع من عدد الرّؤوس الوظيفيّة التّي تعلو الإسقاط م ف وذلك باقتراح تفكيك الرّأس **تص** (I)، في التّمثيل (5)، إلى عنصريه ز (T) ومط (Agr). وهذا المقترح الجديد يرسمه التّمثيل (13) مقارنة بالتّمثيل السّابق (8):

13) [م ز مخ زْ [م مط مخ مطْ [م ف فا فْ...]]]]

يفترض التّمثيل الشّجري المُسطّح (13) أنّ الإسقاط المعجمي م ف متمّم لـ **مط** وأنّ الرّأس الوظيفي ز يتموقع أعلى من الرّأس **مط** (وأدنى من **مص**)،

بحيث نكون إزاء السلّميّة الموقعيّة الرّتبيّة [ز – مط – م ف]. واقترحت بليتّي Belletti (1990) قلب وضع الرّتبة بين الرّأسين لوظيفيين ز ومط (أي أن يتموقع الرّأس مط أعلى من ز).

وقد وجد عدد من الباحثين المشتغلين على الرّتبة العربيّة وغير العربيّة (أوحلاّ (1988، 1991)، النّصيريّ (1996)...) في مثل هذه الملاحظات أساساً لاقتراح مقاربة مقياسيّة شجريّة تقضي بأنّ التّنوّع الرّتبي السّطحيّ لمكوّنات الجملة عبر لسانيّ ليس إلاّ انعكاسا للتنوّع الرّتبي الشّجريّ **للرّؤوس الوظيفيّة** (بحيث، في **لغات فا ف**، يعلو **مط** الرّأس ز. على حين هو يسفله في **لغات ففا**). وهو ما يعني أنّ اللغة العربيّة التي تملك الرّتبتين معاً يعلو ز الرّأس **مط**، عند الرّتبة **ففا**، ويسفله عند الرّتبة **فا ف**.

بالنّسبة إلى شمسكي، تقييس التّناوب النّمطي الرّتبي على ضوء تقييس الرّتبة بين الرّأسين الوظيفيين ز ومط ليس هو الحلّ الأنسب. بل إنّه يقترح سلّميّة موقعيّة رتبيّة، **فوق– م ف** (Over-VP)، كليّة وموحّدة عالميّا تعتمد على مقترح تفكيك الرّأس الوظيفي **مط** نفسه إلى عنصريه: **مط**فا Agrs (=مطابقة الفاعل) و**مط**مف Agro (=مطابقة المفعول) بتوسّط ز بينهما [**مط**فا – ز – **مط**مف – م ف].

هديا على هذه السلّميّة الموقعيّة الرّتبيّة الجديدة، يولّد الموضوع الفاعل (زيد)، في (2أ)، في [مخ، م ف] في أوّل أمره. ثمّ ينتقل إلى [مخ، م ز] لاعتبار إعرابيّ (ما دام الرّأس ز هو المخصّص معجميّا بإسناد إعراب **الرّفع**). ثمّ ينتقل، مرّة أخرى، إلى [مخ، م مط فا] لاعتبار مطابقيّ (أي لاعتبار المطابقة فاعل–فعل (الغنيّة)).

والنكتة، هنا، افتراض شمسكي أنّ موضع مخصّص الزّمان ليس هو الموضع الملائم لترخيص إعراب الرّفع. بل الموضع الملائم لذلك هو [مخ، مطفا]. ويأخذ الفاعل (زيد) إعرابه هناك بعمليّة إلحاق الرّأس ز بالرّأس **مط**فا لتكوين الرّأس المركّب [ز–**مط**فا]. ويكون شمسكي بهذا قد أوكل للرّأس الوظيفي **مط**فا دورين:

(أ) دور ترخيص المطابقة فاعل–فعل

(ب) ودور ترخيص إعراب الرّفع للفاعل

والتّرخيص، في الحالتين، يجري، في **البنية-س**، عن طريق **نقل-ض** (A-Movement)، من جهة، و**نقل مخ-إلى-مخ** (Spec–to–Spec Movement) من جهة أخرى.

هذا فيما يخصّ اشتقاق الرّتبة **فا ف**. أمّا اشتقاق الرّتبة **ففا**، في(2ب)، فيعتمد الفاعل فيه على **استراتيجيّة الموضع الأصلي** (In-Situ Strategy).

1.1. وجهة نظر المنوال الأدنوي (1995) (MP–Model، اختصاراً):

يحتوي هذا المنوال على تحليل جديد لتركيب الجملة (بما في ذلك الجملة العربيّة) يرمي إلى أن يكون **تامّا** (Perfect) و**أمثلا** (Optimal) و**اقتصاديّا** (Economical) ما أمكن ذلك. بل يطمح إلى الفوز بـ**الكفاية التّفسيريّة** (Explanatory Adequacy)عبر **الأدنويّة** بافتراض أنّ العمليّات التّركيبيّة مصمّمة لغاية **فحص–س**(ـمة) (F(eature)–Checking) وأنّ التّعارضات النّمطيّة الرّتبيّة المسجّلة بين اللّغات تُفسّر في ضوء **مقياس صرفيّ** (Morphological Parameter) هو **مقياس القوّة** (Strength Parameter) ومحلّه **سمة–ش**(ـكلية (F(ormal) Feautre) قائمة في **رأس-ظ** علوي (F(unctional)– Head). وهذه **السّمة الشّكليّة** (Formal Feature) هي مدار **نظريّة الفحص** (Checking Theory).

ونشير إلى أنّ هذا المنوال عرف تنقيحات مستمرّة وتعديلات متواصلة للفرضيّات التيّ قام عليها. ومن ثمّ، فقد تقلّب بين تصميمين كان لهما دور في رصد التّنميط الرّتبي المسجّل بين اللّغات. ونتحدّث عن هذين التّصميمين، في الفقرتين المواليتين، بالتّتابع.

1.1.1. **التّصميم الأدنوي** (1995، **الباب الثّالث**):

هذا التّصميم بدأت تظهر بوادره الأولى منذ مقال شمسكي (1991) إذ كثير من أسسه وتصوّراته تجد لها أرضها الممهّدة هناك، لاسيّما فيما يتعلّق بردّ التّنوّعات الرّتبيّة إلى **الإسقاط–مط** (Agr–Projection) وإلى حوسبة النّقل. غير أنّ شمسكي أخرجها في ثوب تأويليّ جديد على ضوء فرضيّاته الأدنويّة الجديدة: **فرضيّة الفحص** (Cheking Hypothesis)، **فرضيّة السّمات** (Features

(Hypothesis)، **فرضيّة النّسخة** (Copy Hypothesis)، **فرضيّة العبثيّة أو الابتذال** (Triviality Hypothesis)...

والآن، كيف نفسّر التّناوب الرّتبي في مثل (2 أ-ب) أدنويّا؟.

يُفسّر التّناوب، في المقام الأوّل، بمقياس **قوّة السّمة الاسميّة** (Nominal Feature) في **الرّأس الوظيفي مطفا**، بحيث يكون لنا التّمثيلان الآتيان[1]:

(14

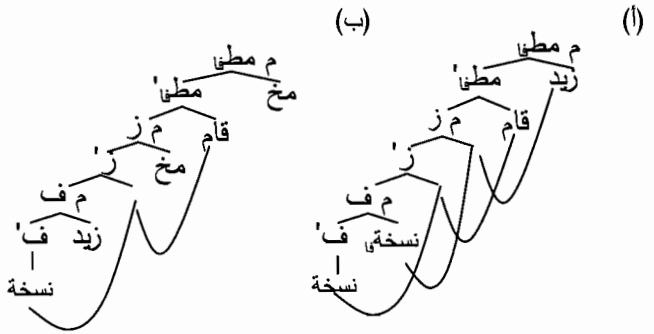

على ضوء التّمثيل (14أ)، نشتقّ الرّتبة **فاف**، في(2أ)، بتسلّق الفاعل(زيد) شجريّا، قبل **التّهجئة** (= التّركيب الظّاهر)، إلى موضع [مخ، م مطفا] مروراً بموضع [مخ، م ز] (وهذا النّقل يجئ **جشعاً** وطمعاً (Greedy)). وتموقع الفاعل في مخصّص الزّمان أساسه **علاقة فحص-الإعراب** (Case-Checking Relation) وتموقعه في مخصّص مطابقة الفاعل أساسه **علاقة فحص-المطابقة** (Agreement–Checking Relation). ويتسلّق الفعل (قام)، أيضاً، طمعا وجشعا بالتّتابع السّلكي ليلتحق، أوّلا، بالرّأس الوظيفي ز ثمّ بالرّأس **مطفا** لفحص سماته التّصريفيّة.

1 - أهملنا تفريع الإسقاط **مطف** تبسيطاً للعرض. ثمّ لانتفاء حاجة الاشتقاق الجملي إليه بالنّظر إلى طبيعة الفعل من جهة لزومه وعدم تعدّيه، وكذلك من جهة تخصيصه السّالب في المعجم **[-حالة إعرابيّة]**. وإن كان شمسكي (1989، 1992) يفترض وجوب إسقاطه في البنية الوظيفيّة. ويجري التفريق، بعد ذلك، بين **مطف النّشيط**(Active) و**مطف غير النّشيط** (Unactive) والعاطل أو الهامل (Inert). انظر، مثلاً، شمسكي (1995: 147- 176).

أمّا الرّتبة **ففا**، في (2ب)، فنشتقّها، على ضوء التّمثيل (14ب)، بتسلّق الفعل شجريّا قبل **التّهجئة** وفاء بـ **مبدإ الطّمع**. لكنّ الفاعل يبقى مثلّجًا في مكانه (Frozen in place) داخل م **ف**. وهو يفحص سماته الصّرفيّة بعد **التّهجئة** (=التّركيب الخفيّ) وفاء بـ **مبدإ الإرجاء**[1] (Procrastinate Principle).

والمهمّ أنّ ترخيص السّمات الشّكليّة (أو الصّرفيّة) للفعل والفاعل تجري في **سلاسل الفحص** (Checking Chains) التي تبنيها **الرّؤوس- ظ**. وهي **سلاسل غير عبثيّة** (Non–Travail Chain). ومن ناحية أخرى، يخلّف نقل ما قبل التّهجئة **نسخة مماثلة** (Identical Copy) في الموضع الذّي جرى إخلاؤه (Vocated Position). وهذه **النّسخة** غير منظورة في **الخَرْجِ**-π. لكنّها منظورة في **الخَـرْجِ**-λ.

والسّؤال الذّي نواجه: لماذا يتسلّق الفاعل شجريّا عند الرّتبة **فاف** ولا يحدث ذلك عند الرّتبة **ففا**؟.

مردّ ذلك، فيما يرى شمسكي، إلى قوّة **السّمة-اِ** (N-Feature) القائمة في **الرّأس-ظ** (ز، مطفا)[2]. وهي **سمة-مخصّص** فيه. وتتسبّب هذه السّمة القويّة في نقل-م اِ الفاعل إلى موضع مخصّص هذا الرّأس عند الرّتبة **فاف**. وهي **ضعيفة**، عند الرّتبة **ففا**. ولذلك، أمكن إرجاء فحصها إلى ما بعد التّهجئة لأنّها غير منظورة في **الخرج الحسّي** (Sensory Output). أمّا نقل الفعل قبل التّهجئة فمردّه إلى قوّة **السّمة-ف** (V–Feature) في **الرّأس-ظ** المذكور. وهي **سمة رأس** فيه.

1.1.1. التّصميم الأدنويّ (1995، الباب الرّابع):

شهد التّصميم (1992) تطوّرات سريعة ومدهشة لم تتمثّل في إدراج بعض الفرضيّات الجديدة) **فرضيّة جذب-س** (F-Attraction Hypothesis)، **فرضيّة**

1 – هذا هو المبدأ الاقتصادي الأدنوي. وهو يُؤثر نقل ما بعد التّهجئة لأنّه غير مكلف. ومعنى هذا أنّ الرّتبة **ففا** المشتقّة تعدّ **أَرْخَصَ** (Cheaper) من الرّتبة المشتقّة **فاف** و**أَقْصَدَ** منها.

2 – لاحظ أنّ مبدأ **الإسقاط الموسّع** (EPP) الذي كان موصولا بالرّأس الوظيفي **تص** ومدى حاجته إلى **فاعل معجمي** (Lexical Subject) أو **فاعل معدوم** (Null Subject) أمكن، الآن، تقليصه إلى **قوّة السّمة-اِ في الرّأس الوظيفي ز** (انظر شمسكي (1995: 199)).

العراء (Bare Hypothesis)، **فرضيّة التّأويليّة** (Interpretability Hypothesis) للسّمات الشّكليّة...(فحسب. بل تمثّلت، بالأساس، في أنّ كثيراً من فرضيّاته هي، في وعي شمسكي الأدنوي،»**غير ضروريّة تصوّريّا ومخلّة تجريبيّا**« (1995: 375).

على ضوء التّصميم الأدنوي الجديد وفي إطار القوقعة اللّرسنيّة التي تفترض أنّ الفاعل المحوريّ يُولَّد في مخصّص **الرّأس الوظيفي** ف *(v)*، يُفسّر التناوب الرّتبي بإعادة تأويل التّمثيلين (2أ-ب) كالآتي:

(15

(أ)

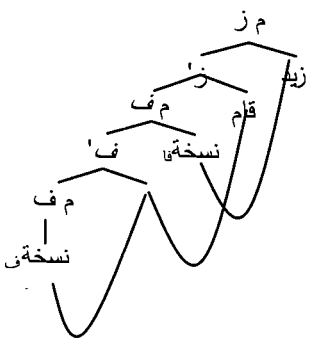

(ب)

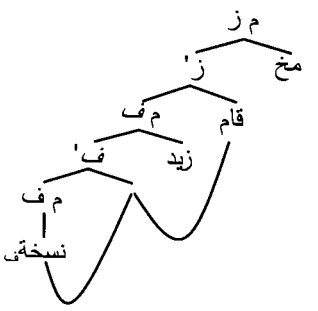

نشتقّ الرّتبة **فاف**، في (15أ)، بدمج الفاعل، أوّلا، في مخصّص **الفعل الضّامر** (Light verb). ثمّ تقوم السّمة- اِ القويّة [-مُؤوَّلة] في الرّأس الوظيفي ز بجذب **السّمة-اِ المقوليّة** للفاعل(زيد) (وهي سمة [+مؤوّلة] فيه لأنّها سمته الملازمة له من المعجم). وتقوم هذه **السّمة المجذوبة** (ضمن سلسلة غير عبثيّة وغير مبتذلة) بفحص السّمة-اِ غير المؤوّلة في ز وحذفها. ولأنّ **الجذب** يجري **قبل التّهجئة** فإنّ سائر سمات الفاعل (زيد) يقع جَلْبُها (Pied-Pipied). ويفحص الفاعل سمته الإعرابيّة الرّفع غير المؤوّلة (وهي سمة مجلوبة) ضمن التّشكّل مخ-ز.

من ناحية أخرى، تقوم السّمة-ف القويّة [-مؤوَّلة] في ز بجذب **السّمة-ف المقوليّة** المؤوَّلة في الفعل (قام) (لأنّها فيه **ذاتية** أو **أصلية** (Intrinsic Feature)). وتقوم السّمة المجذوبة بفحص **السّمة-ف** غير المؤوّلة في ز وحذفها. أمّا السّمة المجلوبة [+ماض] غير المؤوَّلة في الفعل (لأنّها **سمة اختياريّة** Optional)

(Feature مضافة فيه **بالعمليّة اِنتق** (Select Operation)) فتفحصها سمة المضيّ المؤوَّلة في الرّأس الوظيفي ز.

وجدير بالذّكر أنّ صعود ف إلى ز يكون عبر وساطة الرّأس الوظيفي ف (*ν*) وذلك على مقتضى **قيد نقل الرّأس** (Head Movement Constraint). أمّا الرّتبة **ففا**، في(2ب)، فيجذب الرّأس الوظيفي ز الفعل، قبل التّهجئة، دون الفاعل لقوّة **السّمة-ف** فيه وضعف **السّمة- اِ**.

2. في تقييس النّمط -ف مف:

احتلّ هذا النّمط، أيضاً، نصيباً واسعاً من نقاشات اللّسانيين. ويهمّنا منها، كذلك، النّقاش الشّمسكي.

2.1. وجهة نظر منوال العمل والرّبط (Model-GB):

في التّصوّر المبكّر للبناء الجملي (أي في مرحلة **النّظرية المعياريّة**) كانت **قاعدة التّفريع المقولي** (Subcategorisation Rule) المقترحة في شمسكي (1965) تقول لنا إنّ الفعل (ضرب) في(16أ) يتفرّع مقوليّا إلى متمّم وحيد (عمرا)، ويتفرّع في(16ب) إلى متمّمين (جعفرا، جبّة)، ويتفرّع في(16ج) إلى ثلاثة متمّمات (زيدًا، عمرا، خير النّاس)):

16) (أ) ضرب زيد عمرًا (شرح المفصّل، ج1: 81)
(ب) كسا محمّد جعفرًا جبّة (شرح المفصّل، ج 7: 63)
(ج) أعلمت زيدًا عمرًا خير النّاس (شرح المفصّل، ج 1: 75)

أمّا موقع المتمّم من الفعل تقديما أو تأخيرا فلا ترصده **قاعدة التّفريع**. بل ترصده قاعدة مغايرة، هي **قاعدة-م ف** (VP-Rule). وهي **قاعدة لغة – خاصّة** (Language-Specific Rule). بمعنى أنّ **اللّغة** التي يتأخّر فيها **المتمّم** عن الفعل تُولَّد عن طريق القاعدة (17أ). أمّا تلك التي يتقدّم فيها عليه فتُولَّد عن طريق القاعدة المقابلة (17ب):

17) (أ) م ف ← ف + م اِ
(ب) م ف ← م اِ + ف

في المرحلة الثّانية، وتحديدًا في منوال الثّمانينيّات، تفريع الفعل إلى متمّم أصبح يرصده مبدأ أساسي من مبادئ النّحو الكلّي، هو **مبدأ الإسقاط** (Projection Principle) المقترح في شمسكي (1981) (والذّي يضمن لنا التّوافق بين مقتضيات **المعجم** ومقتضيات **التّركيب**). أمّا رتبة المتمّم قبل الفعل أو بعده فيرصدها لنا **مقياس الرّأس** (Head Parameter) المقترح في شمسكي (1986ب) (بعد تريفس (1984) وكين (1984)). ويوصل هذا المقياس بنظرية س– مطّة التّي تفترض أنّ الرّأس ومتمّمه يؤلّفان معاً إسقاطا يضمّهما هو **الإسقاط س-مطّة** (X̄-Projection) ممّا يتيح لنا خيارين لتفريع هذا الإسقاط[1]:

(18

(أ)

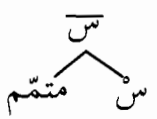

رأس– أوّلا

(ب)

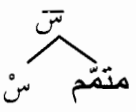

رأس– آخرا

يتيح الخيار الأوّل (18أ) تفريع الرّأس قبل متمّمه. وهذه خاصيّة **للّغات رأس-أوّلاً** (Head-First Languages) أو **لغات ف مف** (VO Languages).

---

1 – نعثر على مقترح لأوحلاّ (1991) لا يصل فيه **مقياس الرّأس بنظريّة س-مطّة.** بل يصله **بالمقولة الوظيفيّة.** بمعنى أنّ علاقة الفعل بمفعوله يجري تثبيتها عن طريق **موضع مقولة–ظ** (F–Category Position) تتموقع **خارج–م ف** على أحد احتمالين:

(أ)

(ب)

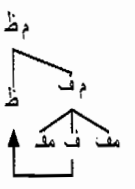

تشرف **المقولة–ظ** مباشرة على **م ف**. حين تكون هذه المقولة على اليمين (على اليسار في الخطّ اللاّتيني). ويكون لنا نقل–**ف** إلى **ظ** تنجرّ عنه **الرّتبة ف مف** (انظر(أ)). بضدّ ذلك، حين تكون المقولة على اليسار (على اليمين في الخطّ اللاّتيني). ويكون لنا **نقل–ف إلى ظ** تنجرّ عنه **الرّتبة مف ف** (انظر(ب)). وفي الرّتبتين، يبقى **مف** داخل **م ف**. وليس يهمّ رتبته المُولّدة هناك قبل الفعل أو بعده. ومقترح أوحلاّ هذا مستوحى من أفكار واردة عند وابلوث (1989) Webeleuth.

والعربيّة واحدة منها لأنّ مرتبة الفعل في هذه اللّغة أن يكون قبله مفعوله. على حين يتيح الخيار الثّاني(18ب) تفريع الرّأس بعد متمّمه. وهذه خاصيّة مضادّة **للغات رأس- آخرًا** (Head-Last Languages) أو **لغات ف مف** (OV Languages). واليابانيّة واحدة منها لأنّ مرتبة الفعل في هذه اللّغة أن يكون بعد مفعوله.

بيد أنّ شمسكي سرعان ما أثار تحفّظه من هذا **المقياس** لأنّه يقوم على فكرة تقييس الرّتبة في المستوى التّمثيلي الأساسي δ (=البنية-ع). والحال أنّه يفترض أنّ رتبة هذا المستوى موحّدة وكليّة بين اللّغات. إنّنا إزاء **النّمط-ف مف** (VO-Type). أمّا التّقييس الرّتبي بين اللّغات فيجب أن يُدرَك في المستوى التّمثيلي المشتقّ σ (=البنية-س) بحيث يكون لنا نمطان مشتقّان: **نمط-ف مف** (VO-Type) و**نمط-مف ف** (OV-Type). ولكن كيف السّبيل إلى اشتقاق هذين النّمطين؟.

لنفكّر في الزّوج الجملي (19أ-ب):

19) (أ) زيد بقول ذاك (الكتاب، ج3: 10)
(ب) يقول زيد ذاك (الكتاب، ج3: 10)

يأخذ الفاعل (زيد) إعراب الرّفع من التّصريف المزَمَّن إمّا في **التّركيب الظّاهر** (انظر(19أ)) أو في **التّركيب الخفيّ** (انظر(19ب)). أمّا المفعول (ذاك) فيأخذ إعراب النّصب (في الزوج

(19أ-ب)) من الفعل المتصرّف في **التّركيب الخفيّ** إذا كان هذا الفعل مخصَّصا في **المعجم** بالسّمة [+حالة إعرابيّة]. ولكلّ إعراب - بالطّبع - تشكّله العلائقيّ الشّجريّ كما هو ممثّل في (20):

20) [لم يَصِلْ مخ تصلْ [+ز] [لم ف مخ فْ [+ حالة إعرابيّة] متمّم]]

مع مقترح شمسكي(1989)، بعد بولّوك (1989)، تفكيك الإسقاط التّصريفي، لاسيّما بعد مقترحه هو نفسه تفكيك **الإسقاط-مط** إلى عنصريه **مط**ف و**مط**مف، صار الافتراض توحيد الإعراب البنيوي رفع-نصب في **العلاقة مخ-مط** (Spec-Agr Relation).

وبتفصيل أكبر، صار الافتراض إسناد إعراب النّصب للمفعول على مستوى **الإسقاط-مط**مف عن طريق البنية الملحقة [ف-مطمف] (أي بعد إلحاق **ف** بـ**مط**مف تركيبيّا لأنّ **ف** هو المخصّص في **المعجم** بإسناد إعراب **النّصب**) وإسناد إعراب **الرّفع** للفاعل على مستوى **الإسقاط-مط**فا عن طريق البنية الملحقة [ز-مطفا] (أي بعد إلحاق **ز** بـ**مط**فا تركيبيّا لأنّ **ز** هو المخصّص في **المعجم** بإسناد إعراب **الرّفع**). وهكذا يغدو الرّأس الوظيفي **مط**مف هو المسؤول عن التّرخيص الإعرابي للموضوع الدّاخلي (المفعول)، تماما كالشّأن في الرّأس الوظيفي **مط**فا المسؤول عن التّرخيص الإعرابي للموضوع الخارجي (الفاعل).

لنعد إلى الزّوج (19أ-ب). فهو يشتقّ من التّمثيل (21) على فرض أنّ النّمط الرّتبي العالمي في δ هو النّمط **ف-مف** وعلى فرض، أيضاً، أنّ العربيّة من فئة اللّغات التي تملك خاصيّة التّفريع إلى م **ف**:

(21

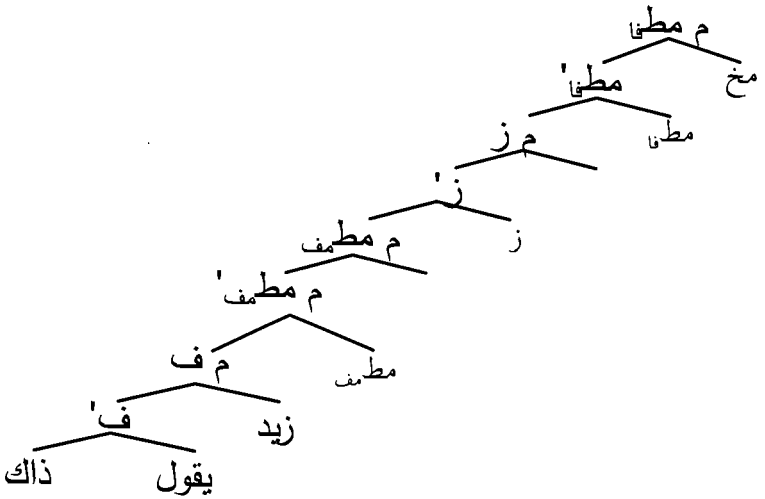

عند الرّتبة **فا ف** (19أ) يأخذ الفاعل (زيد) إعراب الرّفع في[مخ، م مطفا] في **التّركيب الظّاهر** ويأخذه في **التّركيب الخفيّ** عند الرّتبة **ففا** (19ب). فماذا عن المفعول؟.

يضع شمسكي العربيّة في صفّ **اللّغات ف مف.** ويفترض أنّ رتبة **المفعول** محفوظة بعد **الفعل** (على عكس رتبة **الفاعل** التي تعرف رتبة حرّة قبليّة وبعديّة). ومعنى هذا أنّ **المفعول**، في هذه اللّغة، لا يغادر **الإسقاط-م ف.** وهو يأخذ إعراب النّصب في **مخصّص مطابقة المفعول** (=[مخ، م مطمف]) في **التّركيب الخفيّ**. وهذا مماثل لما يجري في لغة كالانكليزية حيث يمكث **المفعول** داخل **م ف** ويجاور الفعل يميناً (يسارًا باتّجاه الخطّ العربي).

في مقابل ذلك، يأخذ المفعول إعراب النّصب في [مخ، م مطمف] في **اللّغات مف ف** في **التّركيب الظّاهر**. إننا إزاء **مقياس** نقل **المفعول** (Object Movement Parameter) الذّي يفتح خيارين: نقل **مف** من عدمه. فإذا تموقع **مف**، في σ، قبل الرّأس الفعلي ففي ذلك دلالة قاطعة على أنّه منقول، على نحو مكشوف، من موقعه الأصلي بعد الرّأس إلى موضع **مخصّص الإسقاط – مطمف.**

1.2. وجهة نظر منوال– ب أ (*MP-Model*):

1.1.2. تصميم (1995، **الباب الثّالث**):

تتقاسم جميع اللّغات **النّمط-ف مف** في مستوى السّلسلة العبثيّة أو المبتذلة. ويُفترض أنّ التنوّع النّمطي الرّتبي (**ف مف، مف ف**) هو بسبب من نقل المفعول قبل التّهجئة أو بعدها إلى[مخ، م مطمف]. والذّي يحدّد هذا النّقل أو ذاك **مقياس القوّة** للسّمة–اِ في الرّأس الوظيفي **مطمف.**

عند **الرّتبة مف ف** (OV) لا بدّ للمفعول من أن ينتقل إلى موضع أعلى من الفعل بسبب من قوّة سمة المخصّص الاسميّة في **مطمف.** ولأنّ هذه السّمة قويّة فلا بدّ أن يجري النّقل، كملاذ أخير، قبل التّهجئة طمعًا وجشعًا في أن يفحص المفعول سمته الصّرفيّة الإعرابيّة النّصب هناك ويبني نقل الفحص بهذه الصّورة **السّلسلة غير المبتذلة** (مف، نسخة). وهي **سلسلة-ض.**

أمّا عند **الرّتبة ف مف** (VO)، كما في الزّوج الجملي العربي (19أ–ب) الممثّل له في (21)، فلا حاجة بالمفعول إلى فحص سمته الصّرفيّة قبل التّهجئة ما دامت **سمة المخصّص الاسميّة** في **مطمف ضعيفة** (Weak). وإنّما هو يفحصها طبقاً للمبدإ الاقتصادي الاشتقاقي الأدنوي **الإرجاء.**

لاحظ أنّ نقل **مف**، قبل التّهجئة، إلى **الإسقاط-مط**مف يجب أن يسبقه صعود **ف** إلى الرّأس **مط**مف لأنّ هذا الصّعود له دوران: الأوّل خلق مجال فحص للمفعول وتكوين التشكّل [ف-مطمف] الذّي له السّمة الإعرابيّة النّصب القادرة على فحص سمة المفعول الصّرفيّة الإعرابيّة، والثّاني خلق بعدين متساويين (Equidistant)([مخ، م ف]، [مخ، م مطمف]) يتيحان للمفعول أن ينتقل فوق [مخ، م ف] دونما خرق للشّرط الأدنوي المحلّي «**النّقل الأقصر**» (Shortest Movement).

1.1.2. **تصميم** (1995، **الباب الرّابع**):

جرى التخلّي عن دور الإسقاط **مط**مف في العمليّات التّركيبيّة لاعتبار تصوّريّ (تجرّده من السّمات المؤوّلة التّي تستجيب لها الشّروط الموضوعة على الخَرجين π وλ) ولاعتبار تجريبي كذلك.

فلئن كان الإسقاط **مط**مف ملائمًا لعدد قليل من اللّغات كاللّغة الهنغاريّة (Hangarian) أو لغة السّواحيلي (Swahili) حيث يطابق الفعل مفعوله (بجانب مطابقته للفاعل) فإنّه غير ملائم لشريحة واسعة من اللّغات كالعربيّة أو الانكليزيّة حيث صورة الفعل لا تختلف ولا تتغيّر بالنّظر إلى سمات المطابقة في المفعول. وهذا ما يجعل من العنوان **مط**مف ضعيفًا في جانبه الإقناعي ومحدودًا في جانبه التّطبيقي (ومثل هذا يقال، تماماً، في العنوان **مط**ن بالنّظر إلى وجود لغات لا يطابق فيها الفعل الفاعل كما في اللّغات الاسكندنافية. أمّا دوره في فحص إعراب الرّفع فقد أوكلت إلى **الرّأس الوظيفي ز**). أمّا في ما يخصّ دوره في عمليّة الفحص الإعرابي النّصب فقد أوكل إلى **الرّأس الوظيفي** ف(ν) الذي أصبح مسؤولا، الآن، عن ترخيص إعراب النّصب للمفعول دونما حاجة إلى **مط**مف.

وإذن، التّنوّع النّمطي(**ف مف، مف ف**) الملاحظ بين اللّغات هو، على الأرضيّة الأدنويّة، بسبب من **الإسقاط-ف** (ν-Projection). وتحديدًا، بسبب من **مقياس القوّة** للسّمة-اِ في الرّأس الوظيفي ف (ν). فعندما تكون هذه السّمة **قويّة** فإنّها تجذب **المفعول**، قبل التّهجئة، إلى [مخ، م ف] لفحصها وحذفها لأنّها من السّمات غير المؤوّلة لـ**أنظمة الخرج** (Output Systems). وعن هذا

النّوع من الجذب يحدث **النّمط-مف ف**. أمّا عن جذب ما بعد التّهجئة، بسبب من **ضعف** السّمة الاسميّة في ف (*v*)، فيحدث **النّمط-ف مف**.

الخاتمة:

ركّزنا، في هذا العمل، على بعض الجوانب التي تهمّ المقاربة الشّمسكيّة التّي تسعى إلى التّعامل مع **ظاهرة الزّحزحة** على ضوء فرضيّة كليّة **النّمط فا ف مف** باعتبار أنّ **السّبق الخطّي** (Linear Precedence) للفعل على الفاعل (=**النّمط-ففا**) أو للمفعول على الفعل (= **النّمط-مف ف**) إنّما تفرضه الرّتبة المشتقّة (=**رتبة البنية-س**، باصطلاح **المناويل ما قبل الأدنويّة** (Pre-Minimalist Models) أو **رتبة التّهجئة**، باصطلاح **المنوال الأدنوي** (Minimalist Model).

في ضوء هذه الفرضيّة، انكشف لنا أنّ العربيّة لها رتبة حرّة للفاعل (إذ هي تعرف تناوبا رتبيّا **فا ف، ففا**). على حين أنّ رتبة المفعول قارّة أو محفوظة (**ف مف**). انكشف لنا، أيضاً، وفي إطار التحوّل الجذريّ المسجّل في النّحو التّوليدي من مرحلة **النّحو القائم على القواعد** (Rules-Based Grammar) إلى مرحلة **النّحو القائم على المقاييس** (Parameters-Based Grammar) أنّ التّعارضات الرّتبيّة (**فاف، ففا**)، من جهة، و(**ف مف، مف ف**)، من جهة أخرى، تفسّر، في منوال الثّمانينيّات، بمقياس نقل للموضوعين الاسميين: **مقياس نقل الفاعل** (التّعارض **فاف، ففا**)، و**مقياس نقل المفعول** (التّعارض **ف مف، مف ف**). والنّقل غرضه **الإلصاق الصّرفي** (Morphological Affixation).

أمّا، في البرنامج الأدنوي، فقد جرى **توحيد تفسير** التّعارضات المذكورة جميعها **بمقياس صرفي** وحيد هو **مقياس القوّة** (Strenght Parameter). ويكون الاختلاف، بعد ذلك، فقط في نوع **الرّأس الوظيفي** محلّ **المقياس** (**الرّأس الوظيفي مطفا/ ز** بالنّسبة إلى التّعارض الأوّل و**الرّأس الوظيفي مطمف/ ف** بالنّسبة إلى التّعارض الثّاني). والنّقل أو الجذب غرضه **الفحص الصّرفي** (Morphological Checking).

يتّضح، إذن، أنّ التنوّعات الرّتبيّة الملاحظة بين اللّغات، بما في ذلك العربيّة، مرتبط، من جهة، **بتفسير مقياسيّ** (Parametric Explanation) ومن جهة أخرى، **بتفسير وظيفيّ** (Functional Explanation).

المراجـــع

العربيّة:

- ابن يعيش، موفّق الدّين: د. ت. شرح المفصّل، 5 مجلّدات، دار صادر.

- الرّحالي، محمّد: 2002، تركيب اللّغة العربيّة: مقاربة نظريّة جديدة.دار طوبقال للنّشر، الدّار البيضاء- المغرب.

- سيبويه، عمر بن قنبر: د.ت، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1.

- الفاسي الفهري، عبد القادر: 1985، اللّسانيات واللّغة العربيّة نماذج تركيبيّة ودلاليّة، جزءان، دار توبقال للنّش، ط 1.

1990، البناء الموازي: نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنّشر، ط 1.

الأجنبيّة:

- Alexiadou, A & E. Anagnostopoulou: 1998, Parameterizing Agr: Word Order, V-Movement And EPP–Checking, Natural language and linguistic theory 16, P 491 – 539.

- Aoun, J & E.Benmamoun,and D.Sportiche:1994, Agreement, Word Order, and Conjunction In Some Varieties Of Arabic, Linguistic Inquiry 13.

- Borer, H: 1984, Parameteric syntax: case studies in Semitic and Romance languages, Studies In Generative Grammar 13, (ed) 1983, Foris Publications, Dordrecht.

- Chomsky, N: 1957, Syntactic Structures, The Hague: Mouton.

1965, Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass.: MIT Press.

1981, Lectures **on** Governrnent and **Binding:** The Pisa lectures, Dordrecht: Foris. 1982, Some Concepts and Consequences of the Theory of **Government** and Binding, **Cambridge**, Mass: MIT Press.

1986a, Barriers, Cambridge, Mass.: MIT Press.

1986b, Knowledge of Language: Its Nature, Origin and Use, New York: Praeger.

1989, Some Notes On Economy Of Derivatio Représentation, *Working Papers in* Linguistics, Vol 10. [Reprinted in Chomsky (1995b) Chapter 2,P 129-166].

1992, A Minimalist Program For Linguistic Theory MIT, *Occasional Papers In* Linguistics, [Reprinted in Chomsky (1995b), Chapter3, P 6-121].

1994, Bare Phrase Structure, In G. Webelhuth, Government And Binding Theory And The Minimalist Program: Principles And Parameters In Syntactic Theory. Oxford: Blackwell, 1995.

1995a, *The Minimalist Program*, [Reprinted in Chomsky (1995b) Chapter 4, P121-377]. 1995b, The Minimalist Program, Cambridge, Mass: MIT Press.

- Chomsky, N & H. Lasnik: 1991, Principles and Parameters Theory, [Reprinted in Chomsky(1995b), Chapter 1, P 6-120].

- Demirdache, H: 1991, Nominative Subjects in Arabic, ms, MIT (sited in Bolotin 1995).

- Dryer, M: 1991, SVO Languages and The OV: VO Typology, Linguistics 27, P 443-482. 2007, **Arabic clauses and subject positions: evidence for a higher ground**, a thesis submitted to the faculty of the department of linguistic in partial fulfillment of the requirements for honors in the major, cornell university.

- Ennassiri, M-K: 1998, Is Arabic a V2 Language **?**, *Journal Of* Languages And Linguistics, N°1, P49-64.

- Fassi Fehri, A: 1987, Case, Inflection, VS Word Order, And X' Theory. *Proceedings Of The First International Conference Of The* Linguistic Society Of Morocco,Vol1, Rabat,Oukad publishers,P189- 221.

1993: Issues in the structure of Arabic clauses and words. Kluwer Dordresht.

- Fukui, N: 1993, Parameters And Optionality, Linguistic Inquiry 24, P399 –420.

- Gilligan, G-M : 1987, A cross-linguistic approach to the pro-drop parameter : University of southern California Ph.D. Dissertation.

- Jaeggli, O &K-J Safir: 1989, The null subject parameter and parameteric theory, The null subject parameter, ed by J.Osvaldo & K-J Safir: 1-44. Dordrech: Reidel.

- Kayne, R: 2000, **Parameters and Universals**. Oxford: Oxford University Press.

- Khalil, A: 1999, **A constractive Grammer of English and Arabic**, Bethlehem: Bethlehem University press.

- Koopman, H & Sportiche, D: 1991, The position of subjects, Linguistics, 85, 211-258.

- Lotfi, Z-R: 1997, Tense, IP, and Parameteric Variation, *Proceedings of the Conference on* Language**, Cognition and Interpretation**.

- Majdi, B: 1990, Word order and proper government in classical Arabic, in M. Eid (ed), **perspectives on Arabic linguistics**: 127-153, John Benjamin publishing company.
- Ouhalla, J: 1991, Functional Categories And Parametric Variation, London, Routhedge.

1994, Introducing Transformational Grammar: From Rules To Principles And Parameters, Edward Arnold, London.

- Picallo, C: 1984, The Infl Node And The Null Subject Parameter, Linguistic Inquiry 15, P 75 – 102.
- Pollock, J – Y: 1989, Verb Movement, Universal Grammar, And The Structure Of IP, Linguistic Inquiry 20, P 365 – 424. 1997, Notes On Clause Structure, In L. Haegeman, (ed), Elements Of Grammar. Kluwer Academic Publishers. Dordrecht.
- Rahhali, M:1996, Agreement, Case And Word Order In Standard Arabic, *in* Linguistic Research 1. P 31 – 82.
- Rizzi, L: 1986, Null Objects In Italian And The Theory Of Pro, Linguistic inquiry 17, P 501-557. 1990, *Relativized Minimality,* Cambridge. Mass: MIT press.
- Sproat, R: 1985: Welsh Syntax And VSO Structure, Natural Language And Linguistic Theory 3, P173 – 216.